تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

القوانين المعتمدة لمكافحة التعدّي الجنسي تشريعات وورش عمل لبناء بيئة آمنة وسليمة

يطلق مركز التدريب الوطني في المديرية العامة للامن العام سلسلة برامج تأهيلية متخصصة عن التحرش الجسدي بهدف تعزيز الوعي النظامي والاجتماعي لدى الافراد والبيئات. تتركز هذه الدورات على تعليم المشاركين على آليات الابلاغ القانونية بشكل صحيح وفعال، بما يساهم في حماية حقوق الضحايا، كما تهدف هذه المبادرة الى تطوير ثقافة الاحترام

يتضمن السلوك غير اللائق الافعال او التصرفات التي تحمل نيات غير مرغوب فيها، سواء كانت عبر الكلمات او الاشارات. قد يتعرض الافراد لهذا النوع من التحرش في اماكن العمل، المؤسسات التعليمية، الشوارع، او حتى في بيئات عائلية. يتسبب هذا النهج في اضرار نفسية وجسدية خطيرة، مما قد يؤدي الى مشاعر القلق والاكتئاب وفقدان الثقة بالنفس. لهذا السبب، من المهم ان تتوافر برامج متخصصة تهدف الى التوعية وتساعد في معرفة حقوقهم، اضافة الى تزويدهم المهارات اللازمة للتعامل مع المواقف المماثلة. قد يتعلم المشاركون كيفية استخدام الادوات القانونية المتاحة لهم لحماية انفسهم، فعندما يتلقى الموظفون تدريبا، يصبح لديهم الوعي الكافي لخلق بيئة خالية من العنف. كما يؤدي ذلك الى تحسين قدرة المؤسسات على التعامل مع الشكاوى بشكل فوري، مما يساهم في اتخاذ اجراءات حاسمة وسريعة للحفاظ على الحقوق وضمان العدالة. تعد هذه الدروس وسيلة فعالة لتغيير الثقافة المجتمعية السائدة حيال مفهوم السلوك الجنسي. كما يمكن ان تساهم في كسر الصمت الذي يحيط بهذه القضية، مما يدفعهم الى التبليغ عن اي حالات قد يتعرضون لها او يشهدونها. ان حماية الاشخاص الذين يتعرضون للتحرش تتطلب استراتيجيات شاملة على المستوى الفردي والمجتمعي. لذا، يجب توعيتهم وتعليمهم كيفية التعرف على السلوكيات غير اللائقة عند حدوثها، مثل الابتعاد من المواقف الخطرة وطلب المساعدة. كما يجب كسر وصمة الخجل والتهميش اللذين يعيقان الضحايا عن التحدث، عبر حملات تبرز ان المسؤولية تقع على الجاني وليس على الضحية. كذلك، يمكن توفير دعم نفسي وقانوني لتعزيز شعور الضحايا بالأمان والقدرة على مواجهة الموقف بثقة.

"الامن العام" حاورت رئيس مركز التدريب الوطني المقدم رشيد كفوري، المدربة في موضوع حقوق الانسان والجندر النقيب جوي بستاني، والمحامية ليال صقر.

كفوري: نقدم المساعدة للذين يتعرضون للإهانة

رئيس مركز التدريب الوطني المقدم رشيد كفوري.

■ كيف تعرف التشريعات مفهوم التحرش؟

□ اعطى القانون رقم 2020/205، مفهوما واسعا للاعتداء الجسدي يشمل الكلمة والنظرة واللمسة والايحاء وحتى المراسلات الالكترونية، متى كانت تحمل محتوى حميميا غير مرغوب فيه. بمعنى آخر لا يشترط ان يكون الفعل جسديا، فحتى تعليق بسيط على المظهر، او اشارة ذات طابع شهواني، يمكن ان تشكل تحرشا إذا شعر الطرف الآخر بالإهانة او الازعاج. فالقانون، اشار الى ما يسمى بالانتهاك الجسدي القائم على استغلال السلطة، اي عندما يستخدم شخص موقعه او نفوذه ليطلب خدمة ذات طابع جنسي في مقابل ترقية او وظيفة او امتياز مهني. هذا النوع يعتبر خطيرا، لأنه يتضمن اساءة الاستفادة من النفوذ.

■ كيف تساهم الدورات التدريبية التي تقومون بها في نشر الوعي ومكافحة الاعتداء داخل المؤسسات الامنية؟

□ نهدف الى تعزيز المعرفة والتعامل مع هذه القضايا بفاعلية، كما نركز على الجانب الاجرائي مثل كيفية التحقيق في هذه الحالات والتأكد من ان كل ضحية يتم التعامل معها بما يضمن لها السرية والاحترام. كذلك نعمل على تدريب الافراد على تطبيق القانون بشكل عادل ودقيق، وتوضيح الفرق بين السلوكيات المقبولة والمرفوضة في بيئة العمل، مما يجعلنا اكثر قدرة على تقديم الدعم والمساعدة للذين هم عرضة للإهانة.

■ ما هي الاسس التي يتم وضعها لمكافحة هذا التعدي؟

□ عندما يتعرض شخص للمضايقة، لا يتأثر فحسب بشكل مباشر، بل يمتد الاثر الى المحيطين به. فالضحية قد تعاني من العزلة والخوف مما يؤثر سلبا على ادائها المهني، وقد يتسبب ذلك في فقدان الثقة بالنظام الذي يفترض به حماية الافراد وتأمين العدالة لهم. اضافة الى ذلك، قد ينتج شعور بالقلق والتوتر ويضعف من الروح المعنوية. من هنا تكمن اهمية تطبيق سياسات صارمة ومؤثرة، حيث ان وجود اجراءات واضحة وسريعة لمعاقبة المتحرشين يرسل رسالة قوية للمجتمع، مفادها ان كل تصرف غير لائق هو جريمة معاقب عليها. كما انه من الضروري الحفاظ على الاحترام المتبادل، فعندما يشعر الجميع بالأمان يزداد التعاون والعمل الجماعي. اضافة الى ذلك، ان السياسة التي نعتمدها تساهم في تشكيل ثقافة قائمة على المساواة والعدالة، مما يساهم في استقرارنا ونموّنا على المدى الطويل.

> **القانون 2020/205 يشمل الاعتداء بالكلمة والنظرة واللمسة**

■ على مَن تعولون في نشر الوعي في المجتمع؟

□ ان الاعلام يلعب دورا محوريا، ويعتبر من الادوات الفعالة في تغيير المفاهيم الاجتماعية. فمن خلال التغطية المستمرة، يمكن تعزيز فهم المجتمع لهذه الظاهرة، فهو اداة لتحفيز الضحايا على الابلاغ عن الحالات التي يتعرضون لها. كما يساهم في كسر حاجز الصمت الذي يحيط بهذه القضايا عندما يتم تقديم المعلومات بشكل حساس ومتوازن، فيصبح منصة لإعطاء النصائح والدعم النفسي، مما يعزز ثقافة الشفافية والمساءلة. كما ان الحملات الاعلامية المدروسة تساعد في ازالة وصمة العار، وتؤكد أن الفعل المشين لا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان، الا من خلال التوعية المستمرة. ◄

بستاني: نتناول مواضيع حقوق الانسان والمساواة

■ ما هي المواد التي تتضمنها التدريبات التي تقومون بها؟

□ تشمل مجموعة من الاساسيات التي تهدف الى تعزيز الفهم عن هذا الموضوع الحساس. نركز على التعريف بالموضوع في جميع جوانبه، كما يتم التطرق الى التعرف على السلوكيات غير اللائقة في بيئات العمل او التعليم. اضافة الى التعامل مع الحالات المختلفة، نتناول موضوع حقوق الانسان والمساواة الجندرية، مع التأكيد على ضرورة خلق بيئة شاملة تحترم حقوق الافراد، بغض النظر عن الجنس او الخلفية الثقافية. يشمل التدريب ايضا تقديم الدعم وآليات الابلاغ القانوني، كذلك تعليم المشاركين تنفيذ سياسات مؤسساتية فعالة. ان الهدف هو بناء ثقافة تساهم في منع التعدي، تعزز بيئة آمنة ومحترمة للجميع. يتضمن التأهيل تعلم كيفية تنفيذ سياسات مؤسسية فعالة تهدف الى الوقاية، بحيث يتعلم المشاركون كيفية تطوير استراتيجيات واعدادها داخل المؤسسات، تعزز ثقافة الاحترام المتبادل والمساواة. فالهدف النهائي ان يشعر الجميع بالكرامة من دون خوف من التمييز او الاعتداء.

> **التثقيف يعزز الشجاعة ويظهر دعم المجتمع**

■ كيف يمكن القضاء على القيود الاجتماعية المتعلقة بهذه الآفة؟

□ ان هذه الظاهرة هي عملية معقدة وطويلة المدى، لانها تتعلق بثقافة مجتمعية مترسخة منذ سنوات طويلة، وليست مجرد مسألة قانونية او فردية. قد يتطلب هذا التغيير وعيا جماعيا، وتعاونا بين الافراد والمؤسسات والدولة، علما ان نشر الوعي والتثقيف هو الخطوة الاساسية. المطلوب تنظيم ورش عمل ودورات تشرح التصرف غير اللائق، وكيف يمكن التصرف في حال وقوع حادثة معينة. فالكثير من الناس لا يدركون أن بعض الكلمات او الايماءات تعتبر تعديا سافرا، لذلك فان التثقيف المستمر ضروري لتغيير المفاهيم المغلوطة. كذلك يجب علينا كسر حاجز الصمت والخجل الذي يمنع الضحايا من التحدث او التبليغ. المجتمع يحمل غالبا المجني عليه جزءا من المسؤولية، فيفضل البعض السكوت خوفا من الفضيحة او الانتقاد. لذلك يجب ان يتغير الخطاب الاجتماعي والاعلامي ليحمل المعتدي المسؤولية الكاملة، ويظهر الدعم والتعاطف مع الضحية بدل التشكيك بها. كما ان المنظمات الحقوقية تستطيع ان تكون حلقة وصل بين الدولة والمجتمع، فتدعم الضحايا وتطالب باحترام الجسد والكرامة الانسانية. لا يمكن ان يتحقق التغيير الحقيقي الا بوجود ارادة سياسية ومجتمعية مشتركة. عندما يؤمن القادة والمؤسسات والافراد بأن ما يحصل ليس سلوكا بسيطا بل جريمة تمس كرامة الانسان وأمن المجتمع، يصبح من الممكن بناء بيئة تحترم الجميع وتشجع المتحرش به على التبليغ بثقة.

■ هل تعتقدين ان القانون كاف لوضع حد لهذه الظاهرة؟

□ القانون يعد خطوة اساسية ومهمة في المواجهة، لكنه ليس كافيا، فالمشكلة تتعدى التشريع لتشمل التطبيق والمراقبة على الارض. لذا يجب ان يترافق مع آليات فعالة للتنفيذ، كتدريب المحققين، تعزيز التوعية حيال ضرورة تبني سياسات تضمن سرية التحقيقات، كما يجب ان تتوافر قنوات آمنة يمكن اللجوء اليها من دون ان يتعرض المعتدى عليه لأي نوع من التمييز او الانتقام.

المدربة في موضوع حقوق الانسان والجندر النقيب جوي بستاني.

صقر: نحميهم من الانتقام في حال تقدموا بشكوى

■ ما هي الآليات القانونية المتاحة للمعتدى عليهم للابلاغ عن التحرش الجنسي والحصول على الحماية؟

□ توفر القوانين الحالية في لبنان، العديد من الآليات التي تضمن الابلاغ عن الحالات. فيمكن للضحية تقديم شكوى الى السلطات المعنية سواء كانت الشرطة او النيابة العامة، على أن تبدأ بعدها اجراءات التحقيق والمحاكمة، وبالتالي يمكن للمغرر بهم التحدث بحرية من دون خوف من التعرض لمزيد من الاذى الاجتماعي او النفسي. كما يحق لهم الحصول على المساعدة التي قد يحتاجونها، فيما تفرض القوانين اجراءات لحماية المبلغين والشهود، مما يتيح لهم الحصول على الحماية من الانتقام في حالة قيامهم بالإبلاغ، على ان تلتزم المؤسسات توفير بيئة آمنة للضحية، مما يجعل من الممكن التحدث عن هذه الجرائم بل أي خوف من تبعات سلبية.

■ كيف تعملون من خلال هذه المبادرات على مكافحة الاعمال المخلة بالآداب داخل المؤسسات؟

□ نعمل على بناء ثقافة الامان والاحترام في بيئات العمل والتعليم والمؤسسات بشكل عام. نحن نسعى الى تأمين الشعور بالكرامة في الاماكن التي يقضون فيها وقتهم. فمع صدور القوانين الجديدة، اصبح من الواضح ان اي نوع من انواع التحرش يعتبر اعتداء على الانسان، ولا يمكن اعتباره مجرد تصرف غير لائق يمكن تجاوزه. قبل اصدار هذه القوانين، كانت العديد من الحالات تمر في صمت بسبب الخوف من الفضيحة او الانتقام او حتى فقدان الوظيفة. اما حاليا فهناك حماية قانونية واضحة للمبلغين، مع ضمان سرية التحقيقات والشكاوى، مما يعكس تطورا لافتا نحو العدالة. فالامر يشمل ايضا فهم السلوكيات، وبالتالي فان الهدف هو دعم مبدأ الاحترام المتبادل.

المحامية ليال صقر.

> **تزداد العقوبة على المتحرشين في حالات القصّر**

■ ما هي العقوبات التي نص عليها القانون في حق المتحرشين؟

□ في الحالات العادية، قد تتراوح مدة العقوبة السجن من شهر الى سنة، اضافة الى غرامة مالية قد تصل الى 50 ضعف الحد الادنى للاجور. هذا يشمل الافعال التي تعتبر اساءة كلامية، متى كان ذلك غير مرغوب فيه وادى الى الحاق الاذى او الاهانة بالضحية. مع ذلك، إذا ارتكب المتحرش الجريمة فقد ثقة الطرف الآخر، عندها تصبح العقوبة أكثر قسوة، بحيث يمكن ان تصل الى السجن مدة 4 سنوات، مع غرامة مالية اضافية. في حالات اخرى، عندما يكون المعتدى عليه قاصرا، او من ذوي الاعاقة، او عندما يقع التحرش في مؤسسة تعليمية او طبية، يتم التشديد بشكل كبير بهدف حماية الفئات الاكثر ضعفا في المجتمع وضمان عدم استغلال وضعهم. لكن في الواقع، لا يكفي اصدار هذه العقوبات فقط لضمان الردع الفعال، اذ ثمة حاجة الى آليات التطبيق وتفعيل دور القضاء في سرعة بت هذه القضايا. الوقت الذي يستغرقه التحقيق في بعض الاحيان قد يؤدي الى اضعاف الثقة بالنظام القضائي لدى الضحايا، ويزيد تاليا من شعورهم بعدم الاستقرار. لذلك، نحتاج الى تدريب المحققين والقضاة على التعامل مع هذا الوضع بحساسية عالية، كون هذه القضايا تمس الكرامة الانسانية بشكل مباشر.